

إصلاح المنظمة: تصريف الشؤون

تقرير من المدير العام

١- قرر المجلس التنفيذي في دورته الثانية والأربعين بعد المائة المعقودة في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٨ إرجاء النظر في نص سابق لهذا التقرير وارد في الوثيقة م ٥/١٤٢ إلى دورته الثالثة والأربعين بعد المائة في أيار/ مايو ٢٠١٨. ويعرض هذا التقرير الجزء ألف من الوثيقة م ٥/١٤٢ بشأن التدابير الرامية إلى تحسين فعالية الأجهزة الرئاسية وتركيزها على المسائل الاستراتيجية. وقد حُدث الجزء المتصل بالتمييز الواضح بين طرائق مشاركة أعضاء المجلس التنفيذي وغير الأعضاء في دورات المجلس. وأضيفت فقرتان جديدتان (٣ و ٤) بشأن نهج محتمل لمواصلة العمل على إصلاح تصريف الشؤون. ويقدم أيضاً مشروع مقرر إداري كي ينظر فيه المجلس.

٢- ويرد عرض الجزأين باء وجيم من الوثيقة م ٥/١٤٢ اللذين تضمنتا تحليلاً للنظام الداخلي للأجهزة الرئاسية في تقرير منفصل.^٢

٣- ويقدم عدد من الخيارات والاقتراحات الرامية إلى تعزيز الدور الاستراتيجي للمجلس التنفيذي وتحسين إدارة جداول الأعمال ضمن هذا التقرير. وفي مشروع المقرر الإداري المبين في الفقرة ٢٢، من المقترح أن يطلب من المدير العام إنشاء فريق خبراء معني بتصريف الشؤون واختيار أعضاء الفريق بناءً على عدد من المبادئ المحددة بهدف تحقيق التمثيل المتوازن والمتنوع. وسيضطلع فريق الخبراء بما يلي: تقييم الاقتراحات الواردة في هذا التقرير والاقتراحات المقدمة في سياق عمليات سابقة للمنظمة متصلة بإصلاح تصريف الشؤون وتقديم التوصيات بشأنها؛ وتقييم هياكل المنظمة الحالية لتصريف الشؤون من حيث فعاليتها وكفاءتها العامتين وتقديم التوصيات بشأنها؛ ووضع أسلوب عمله بناءً على اقتراح مقدم من المدير العام؛ وعقد اجتماع بصورة شخصية و/ أو عبر الإنترنت رهناً بتوافر الأموال، عند الاقتضاء.

٤- ومن المقترح أيضاً الطلب من المدير العام أن يزود الدول الأعضاء بأحدث المعلومات ويتشاور معها بانتظام بشأن عمل فريق الخبراء ويحيل تقريره الختامي الذي يضم التوصيات إلى المجلس التنفيذي في دورته الخامسة والأربعين بعد المائة في عام ٢٠١٩.

١ انظر المحاضر الموجزة للمجلس التنفيذي في دورته الثانية والأربعين بعد المائة، الجلسة الأولى، الفرع ١ (بالإنكليزية).

٢ الوثيقة م ٣/١٤٣.

التدابير الرامية إلى تحسين فعالية الأجهزة الرئاسية وتركيزها على المسائل الاستراتيجية

٥- وُسع نطاق المشاورة بشأن النظام الداخلي للمجلس التنفيذي والنظام الداخلي لجمعية الصحة العالمية التي أُجريت استجابةً للمقررين الإجرائيين ج ص ع ٦٩ (٨) (٢٠١٦) وم ت ١٤١ (٨) (٢٠١٧) كي تشمل أساليب عمل الأجهزة الرئاسية على نحو ما أوصى به أعضاء مكتب المجلس.^١ والثُمست تعليقات الدول الأعضاء في وثيقة التشاور بخصوص مختلف ممارسات الأجهزة الرئاسية التي تستخدمها منظمات أخرى في منظومة الأمم المتحدة ومكاتب المنظمة الإقليمية.^٢ وأُعربت الدول الأعضاء عن الآراء المبيّنة أدناه من خلال عمليات التشاور.

(أ) يماثل سير عمل المجلس حالياً سير عمل جمعية الصحة بشكل مصغر إذ تشارك على نطاق واسع جميع الدول الأعضاء،^٣ بصرف النظر عن كونها أعضاء في المجلس، وجميع فئات المشاركين الأخرى.^٤ وعليه، هناك تمييز قليل بين مستويات مشاركة أعضاء المجلس البالغ عددهم ٣٤ عضواً والدول الأعضاء غير الممثلة في المجلس.

(ب) غالباً ما تكون المناقشات أثناء دورات المجلس مطولة وتغطي العديد من المسائل نفسها التي تناقشها جمعية الصحة. ويدلي المشاركون بسلسلة من البيانات المعدة المتتالية عن معظم بنود جدول الأعمال التقنية. وتفتقر المناقشات بالتالي في الغالب إلى التفاعل أو الحوار الكبير ولا تركز بالضرورة على أهم المسائل الاستراتيجية.

(ج) هناك ازدواج بين عمل جمعية الصحة وعمل المجلس. وينبغي توضيح تقسيم العمل بين هذين الجهازين الرئاسيين لضمان تعزيز الفعالية والتكامل.

(د) ينبغي اتخاذ الخطوات الرامية إلى الحد من عدد بنود جدول الأعمال وتحسين الإدارة العامة لدورات المجلس، ولاسيما من خلال تركيز المناقشات على النقاط الأساسية التي تتطلب اتخاذ الإجراءات أو التوجيه. وينبغي الاستغناء عن ممارسة الإدلاء ببيانات تركز على التجارب المحلية والثني عن تكرار نقاط سبق أن طرحتها دول أعضاء أخرى وخصوصاً في البيانات المدلى بها باسم إقليم معين.

٦- وإذ شُجعت الأمانة على تقديم الاقتراحات لتحسين أساليب عمل المجلس ومراعاة الشواغل المطروحة نتيجة لذلك، شُدّد أيضاً على ضرورة ضمان استمرار الشمول والشفافية وصنع القرارات بتوافق الآراء. ورداً على ذلك، عرضت الأمانة الخيارات التالية ذكرها كي ينظر فيها المجلس.

١ انظر الفقرة ١٦ من مذكرة محضر اجتماع المدير العام مع أعضاء مكتب المجلس التنفيذي المعقود في ٣١ تموز/ يوليو و ١ آب/ أغسطس ٢٠١٧ (على الموقع الإلكتروني التالي: <http://apps.who.int/gb/gov/assets/nfr-eb-july2017-en.pdf>، تم الاطلاع في ١٦ آذار/ مارس ٢٠١٨).

٢ انظر وثيقة التشاور بشأن النظام الداخلي (على الموقع الإلكتروني التالي: <http://apps.who.int/gb/CONSULT-Rules/index.html>، تم الاطلاع في ١٦ آذار/ مارس ٢٠١٨).

٣ غالباً ما تشهد دورات المجلس، وهي مبدئياً اجتماعات ٣٤ عضواً، مشاركة حوالي ١٢٠٠ شخص خلال الدورات المعقودة في شهر كانون الثاني/ يناير و ٥٠٠ شخص خلال الدورات المعقودة في شهر أيار/ مايو.

٤ تشمل هذه الفئات الدول الأعضاء المنتسبة والمراقبين والجهات الفاعلة غير الدول ذات العلاقات الرسمية مع المنظمة والمنظمات الحكومية الدولية ذات العلاقات الفعلية مع المنظمة.

تعزيز الدور الاستراتيجي للمجلس التنفيذي

ألف: التمييز الواضح بين طرائق مشاركة أعضاء المجلس وغير الأعضاء في دورات المجلس

٧- يمكن تحقيق ذلك من خلال الخيارات التالية.

(أ) تعديل النظام الداخلي للمجلس التنفيذي بهدف السماح لأعضاء المجلس فقط بالتحدث أثناء الدورة مع التعبير عن آراء الدول الأعضاء الأخرى عن طريق أعضاء المجلس الذين انتخبهم مما سيتطلب إعادة تحديد دور أعضاء المجلس ليشمل قدر المستطاع تنسيق مواقف الدول الأعضاء ضمن أقاليمها المعنية. وستقدم الأمانة المساعدة في ذلك الصدد ولاسيما من خلال تنظيم جلسات إعلامية لدعم تنسيق المواقف ضمن المجموعات الإقليمية. وسيجري اختيار مواضيع الجلسات الإعلامية وجدولها الزمنية بالتعاون الوثيق مع المنسقين الإقليميين الستة. وإذا اختلفت الآراء بين الدول الأعضاء ضمن إقليم معين، يمكن أن تعبر الدول الأعضاء على أساس فردي عن مواقفها خطياً لتُنشر على الموقع الإلكتروني للمنظمة.^١ ويحتل أن تنطوي صيغة مختلفة لهذا الاقتراح على طلب الدول الأعضاء التي لديها مواقف غير متوافقة مع مواقف باقي الدول ضمن إقليمها أن يؤذن لها كتدبير استثنائي بالتحدث خلال دقيقة واحدة لتلخيص اختلاف موقفها عن موقف الإقليم والإشارة إلى تقديم مساهمتها لتُنشر على الموقع الإلكتروني للمنظمة. ومنذ انعقاد الدورة الثانية والأربعين بعد المائة للمجلس التنفيذي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، يجوز نشر البيانات الخطية على الموقع الإلكتروني غير أنها لا تشكل جزءاً من المحاضر الرسمية للدورة ما لم يدل بها أيضاً شفهاً خلال الاجتماع.^٢

(ب) تخفيض الوقت المخصص لبيانات غير الأعضاء في المجلس إلى دقيقتين ودعوتهم إلى تقديم الصيغة الطويلة لبياناتهم لنشرها على الموقع الإلكتروني،^٣ إضافة إلى السماح لغير الأعضاء بالتحدث مرة واحدة في إطار كل بند من بنود جدول الأعمال.

(ج) الإقبال على النظر في بنود جدول الأعمال على النحو التالي. يفتتح الرئيس باب المناقشة بشأن كل بند من بنود جدول الأعمال الأساسية بدعوة المشاركين، حسب الترتيب التالي، إلى الإدلاء ببياناتهم الشفهية التي لا تتجاوز دقيقتين وتقديم أي صيغة طويلة للبيانات لنشرها على الموقع الإلكتروني: الدول الأعضاء غير الأعضاء في المجلس؛ الدول الأعضاء المنتسبة؛ المراقبون؛ ممثلو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية ذات العلاقات الفعلية مع المنظمة والجهات الفاعلة غير الدول ذات العلاقات الرسمية مع المنظمة. وبعد أن يستكمل غير الأعضاء في المجلس الإدلاء بجميع البيانات، يعطي الرئيس الكلمة لأعضاء المجلس فقط كي يدلوا ببياناتهم التي تقتصر مدتها على ثلاث دقائق. وعلى هذا النحو، تتاح الفرصة لأعضاء المجلس ليسترشدوا بالبيانات التي يدلي بها غير الأعضاء في المجلس قبل بدء مداولاتهم.

١ في الجزء المعني من الصفحات الإلكترونية المخصصة لتصريف الشؤون (<http://apps.who.int/gb/gov/>).

٢ انظر الوثيقة مت ١٤٣/٣.

٣ يقتصر الوقت المخصص حالياً لبيانات جميع المشاركين على ثلاث دقائق في حالة البيانات الفردية وعلى خمس دقائق في حالة البيانات الإقليمية.

باء: تعزيز دور أعضاء مكتب المجلس كي يعملوا على أساس جماعي خلال الفترات الفاصلة بين الدورات تحضيراً لدورات المجلس

٨- إضافة إلى الاجتماعين عن بُعد المنظمين تقليدياً مرتين في السنة بين المدير العام وأعضاء مكتب المجلس لإعداد جدول الأعمال المؤقت لكل من دورتي المجلس السنويتين،^١ سيجتمع أعضاء المكتب شخصياً وبشكل أكثر تواتراً ولاسيما لإعداد اقتراح برنامج للعمل وبحث أساليب العمل وتناول أي مسائل أخرى تتطلب الإرشاد من المجلس في الدورة القادمة. وخلال الاجتماعات الأخيرة، شدد أعضاء المكتب على أهمية الاجتماعات المعقودة وجهاً لوجه. ويمكن عقد اجتماعات أخرى عند الضرورة في جنيف أو في مكان آخر. وتمشياً مع الممارسات المعتادة، تعمم محاضر هذه الاجتماعات على الدول الأعضاء.

جيم: تعزيز الوضوح وحسن التوقيت في توفير المعلومات عن آثار تكاليف مشاريع القرارات والمقررات الإجرائية من أجل اتخاذ قرارات مستنيرة أفضل

٩- قُدمت التقارير عن الآثار المالية والإدارية المترتبة على مشاريع القرارات والمقررات الإجرائية المقترحة منذ عام ٢٠٠٥. ومع ذلك، تغيرت جودة هذه التقارير لعدة أسباب تشمل عدم الاتساق في تطبيق منهجية تقدير التكاليف وضيق الوقت وتعقيد التقارير والأطر الزمنية لتنفيذ القرارات والمقررات الإجرائية. وتعزيزاً لقرارات ومقررات إجرائية أكثر اتساقاً وقابلية للتنفيذ تجعل مناقشات الأجهزة الرئاسية أكثر تركيزاً على الأولويات، تقترح الأمانة وضع منهجية أكثر متانة لتحديد آثار تكاليف مشاريع القرارات والمقررات الإجرائية وتكريس المزيد من الوقت للنظر فيها خلال اجتماعات الأجهزة الرئاسية بفسح المجال للنقاش بشأن الآثار المالية والإدارية وتفرغ ممثل للأمانة للرد على أي أسئلة محددة. وهذا أمر سيساعد على تحديد مدى إمكانية إدراج اعتماد القرارات والمقررات الإجرائية المقترحة في ميزانية المنظمة الراهنة أو مدى ضرورة زيادة الميزانية. ويمكن أيضاً بحث زيادة الميزانية بعد ذلك حسب مقتضى الحال.

١٠- وتيسيراً لهذا التدبير، قد يرغب المجلس في النظر في تعديل الموعد النهائي لعرض مشاريع القرارات والمقررات الإجرائية بتقديمه من نهاية اليوم الأول للدورة إلى قبل أسبوعين من موعد افتتاح الدورة. وعلى هذا النحو، سيتاح للأمانة الوقت الكافي لتطبيق المنهجية وإعداد المزيد من التقارير المهمة عن الآثار المالية والإدارية للنظر فيها خلال الدورة. والممارسات الحالية المتبعة لتقديم الاقتراحات الخاصة بمشاريع القرارات والمقررات الإجرائية لدى اختتام اليوم الأول من الدورة لا تتيح الوقت الكافي لإجراء تحليلات دقيقة وإعداد التقارير عن الآثار المالية والإدارية. وخلال المشاورة، اتفقت معظم الدول الأعضاء على فائدة فرض مواعيد نهائية أكثر صرامة لتقديم الاقتراحات. وسيطلب هذا التغيير إدخال تعديل على النظام الداخلي للمجلس التنفيذي.^٣

دال: تعزيز مشاركة المرأة في اجتماعات الأجهزة الرئاسية

١١- تستند رسائل الدعوة إلى حضور اجتماعات المنظمة الدستورية الأخيرة إلى القرار ج ص ٤٩-٩ (١٩٩٦) بشأن توظيف المرأة ومشاركتها في أعمال المنظمة والهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات) وتدعو الدول الأعضاء إلى مراعاة التوازن بين الجنسين في

١ وفقاً للمادة ٨ من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي، "يضع المدير العام، بالتشاور مع أعضاء مكتب المجلس، جدول الأعمال المؤقت لكل دورة على أساس مسودة جدول الأعمال المؤقت وأي اقتراحات يتم تلقيها...".

٢ انظر القرار ج ص ٥٨-٤ (٢٠٠٥).

٣ انظر الوثيقة م ١٤٣/٣.

تشكيل وفودها. وتعزيزاً لمشاركة المرأة في اجتماعات الأجهزة الرئاسية وتمشياً مع غايات المنظمة المقترحة في مجال المساواة بين الجنسين لعام ٢٠٢٣ والمتمثلة في تحقيق التكافؤ بين الجنسين في صفوف رؤساء الوفود المشاركة في جمعية الصحة،^١ فإن الأجهزة الرئاسية مدعوة إلى النظر في أن تطلب من الأمانة تتبع المعلومات عن نوع جنس المندوبين المشاركين في الاجتماعات وتبادلها. وقد ترغب الأجهزة الرئاسية أيضاً في أن تطلب من الأمانة تتبع المعلومات عن نوع جنس أعضاء المكتب ورؤساء اجتماعات الأجهزة الرئاسية وتبادلها وقد بلغت نسبة النساء من رؤساء المجلس ورؤساء جمعية الصحة ٢٥٪ فقط على مدى العشرين سنة الماضية.^٢

تحسين إدارة جداول الأعمال

هاء: مباشرة عملية "انقضاء" أو تحديد موعد انتهاء العمل بالقرارات والمقررات الإجرائية التي تنص على متطلبات غير محددة لتقديم التقارير

١٢- اعتمدت جمعية الصحة في المتوسط ٢٤ قراراً و١٥ مقررًا إجرائياً كل سنة منذ عام ٢٠١٠ ونص العديد من هذه القرارات والمقررات الإجرائية على متطلبات جديدة لتقديم التقارير (الجدول). وتختلف هذه المتطلبات اختلافاً شديداً فيما بينها من متطلبات تقديم التقارير السنوية حتى موعد نهائي محدد إلى المتطلبات التي لا تحدد عدد التقارير والمناسبات التي ينبغي فيها تقديم التقارير. ويناهز عدد متطلبات تقديم التقارير غير المحددة الثمانين.

الجدول: عدد متطلبات تقديم التقارير الجديدة المفروضة في القرارات والمقررات الإجرائية بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٧

| جمعية الصحة العالمية (السنة) | القرارات | المقررات الإجرائية | متطلبات تقديم التقارير الجديدة |
|---------------------------------|----------|--------------------|--------------------------------|
| ج ص ع ٧٠ (٢٠١٧) | ١٦ | ٢٤ | ٢١ |
| ج ص ع ٦٩ (٢٠١٦) | ٢٥ | ١٩ | ٢٨ |
| ج ص ع ٦٨ (٢٠١٥) | ٢٠ | ١٥ | ١٨ |
| ج ص ع ٦٧ (٢٠١٤) | ٢٥ | ١٦ | ٢٥ |
| ج ص ع ٦٦ (٢٠١٣) | ٢٤ | ١٣ | ١٧ |
| ج ص ع ٦٥ (٢٠١٢) | ٢٣ | ١١ | ١٧ |
| ج ص ع ٦٤ (٢٠١١) | ٢٨ | ١١ | ٢٣ |
| ج ص ع ٦٣ (٢٠١٠) | ٢٨ | ١٠ | ٢٣ |

١٣- وهناك تحديان رئيسيان يرتبطان بمتطلبات تقديم التقارير. ففي المقام الأول، تتجسد متطلبات تقديم التقارير الجديدة في بنود إضافية تُدرج في جداول الأعمال مما يزيد الضغط على جداول الأعمال الكثيفة البنود أصلاً. وفي المقام الثاني، لا يوضَّح موعد انتهاء ولاية المنظمة المتمثلة في اتخاذ الإجراءات المطلوبة في

١ انظر مسودة برنامج العمل العام الثالث عشر، ٢٠١٩-٢٠٢٣ (الوثيقة ج٤/٧١).

٢ يشمل التقرير المصاحب، الوثيقة مت ٢/١٤٣، مسألة الإنصاف بين الجنسين في صيغة نص النظام الداخلي للأجهزة الرئاسية.

القرارات والمقررات الإجرائية التي تنص على متطلبات غير محددة لتقديم التقارير. ونتيجة لذلك، قد تعتبر الولايات المبينة في هذه القرارات أو المقررات الإجرائية مستمرة لأجل غير مسمى.

١٤- وفيما يتصل بمتطلبات تقديم التقارير الجديدة، توصي الأمانة بتقديم ثلاثة تقارير ثنائية السنوات كأقصى حد على مدى ست سنوات.^١ أما بخصوص متطلبات تقديم التقارير الراهنة، فإن الأجهزة الرئاسية العالمية مدعوة إلى النظر في مباشرة عملية تحديد موعد انتهاء أو "انقضاء" العمل ببعض القرارات والمقررات الإجرائية، على نحو ما فعلته بعض مكاتب المنظمة الإقليمية في الآونة الأخيرة.^٢ وقد انطوت هذه العمليات في المكاتب الإقليمية على إنشاء لجنة داخلية لاستعراض القرارات والمقررات الإجرائية قدمت توصيات بشأن ما إذا كانت القرارات أو المقررات الإجرائية تنص على ولايات لاتزال فعلية أو حلت محلها ولاية أخرى أو تم الوفاء بها. وأصدرت بعض اللجان توصيات لينظر فيها الجهاز الرئاسي المعني بشأن "انقضاء" العمل ببعض القرارات وتبسيط متطلبات تقديم التقارير المنصوص عليها في قرارات أخرى. وفي حال مباشرة عملية مماثلة على الصعيد العالمي، فيمكن إنشاء لجنة داخلية للتوصية بمواعيد انتهاء العمل بالقرارات والمقررات الإجرائية التي تنص على متطلبات غير محددة لتقديم التقارير وتبسيط القرارات والمقررات الإجرائية التي تنص على متطلبات متعددة لتقديم التقارير. وستقدم تلك التوصيات إلى الأجهزة الرئاسية العالمية للنظر فيها.

١٥- ويحتمل أن تتطوي صيغة مختلفة لهذا الاقتراح على أن تضع الأمانة خيارات متعلقة بأفضل وسيلة للنظر في التقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ القرارات والمقررات الإجرائية. وخلال عملية التشاور، أحاط ممثلو عدة دول أعضاء علماً بأن جمعية الصحة قررت في القرار جص ٦٧-٢ (٢٠١٤) أن يقتصر النظر في التقارير المرحلية على جمعية الصحة إلا أن العديد منهم رأى أن التقارير المرحلية لا تولى العناية الواجبة في الغالب نظراً إلى تناولها عادة في نهاية جمعية الصحة عندما يكون هناك ضغط زمني شديد على اللجان الرئيسية لتستكمل النظر في جميع بنود جدول الأعمال. وعلاوة على ذلك، رأى ممثلو عدة دول أعضاء أن استعراض التقدم المحرز في تنفيذ القرارات والمقررات الإجرائية وظيفية من الأفضل أن يضطلع بها المجلس نظراً إلى الولاية المسندة إليه بموجب الدستور والمتمثلة في "تنفيذ قرارات جمعية الصحة وسياساتها".^٣ ورداً على هذه الشواغل، يمكن للأمانة أن تجمع المعلومات عن سبل تقديم منظمات أخرى في منظومة الأمم المتحدة للتقارير عن التقدم المحرز وتبين الخيارات لزيادة التعمق في النظر في هذه التقارير في سياق الأجهزة الرئاسية العالمية التابعة للمنظمة.

١٦- وفضلاً عن ذلك، تحلل الأمانة الصلة بين القرارات والمقررات الإجرائية والأولويات المبينة في مسودة برنامج العمل العام الثالث عشر. وفي هذا الصدد، ستردج الأمانة موجزاً لمشاريع القرارات والمقررات الإجرائية المتفق عليها خلال الفترة ٢٠١٩-٢٠٢٣ والآثار المالية والإدارية الناشئة عنها في التقييم لمدة خمس سنوات لبرنامج العمل العام الثالث عشر ٢٠١٩-٢٠٢٣ بعد اعتماده.

واو: تقديم اقتراح بشأن طريقة تناول كل بند من جدول الأعمال قبل دورات المجلس التنفيذي

١٧- في إطار إعداد جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والأربعين بعد المائة للمجلس، اقترح المدير العام وأعضاء مكتب المجلس هيكلًا جديدًا لجدول أعمال المجلس ينبغي تطبيقه اعتباراً من الدورة الثانية والأربعين بعد

١ قدّمت هذه التوصية إلى الأجهزة الرئاسية سابقاً، ولاسيما في الوثيقة مت ١٣٦/٦ (الفقرة ٦).

٢ المكتب الإقليمي للأمريكتين والمكاتب الإقليمية لجنوب شرق آسيا وأوروبا وشرق المتوسط.

٣ انظر المادة ٢٨ من دستور منظمة الصحة العالمية.

المائة. ويهدف الهيكل الجديد إلى تركيز المناقشات على المسائل ذات الأولوية الاستراتيجية. ويمكن مواصلة زيادة هذا التركيز في المستقبل وتعزيز فعالية المجلس العامة من خلال إتاحة وثيقة قبل كل دورة يرد فيها ذكر كل بند من جدول الأعمال وتبين الإجراء المقابل المطلوب من المجلس وتقديم اقتراح بشأن طريقة تناول كل بند من البنود. ويمكن على سبيل المثال أن تقترح الوثيقة تكريس المزيد من الوقت لمناقشة البنود المطلوب في إطارها من المجلس النظر في مشروع قرار أو مقرر إجرائي أو تقديم إرشادات محددة وتكريس وقت أقل لتناول البنود المطلوب في إطارها من المجلس أن يحيط علماً بها ببساطة. ولدى افتتاح الدورة ستتاح لأعضاء المجلس الفرصة للتعليق على الاقتراح واقتراح إدخال تعديلات عليه قبل الموافقة على النهج الذي ينبغي اتباعه.

١٨- وفي هذا الصدد، سنتيح الأمانة المزيد من التفاصيل في تقاريرها المقدمة إلى المجلس بخصوص الإجراء المطلوب من خلال بيان مسائل محددة أو تحديد نقاط تتطلب توفير الإرشاد بشأنها مثلاً. وستحدث الأمانة أيضاً الجدول الزمني للتطلي لبنود جدول الأعمال المعدة استجابة للمقرر الإجرائي ج ص ٦٩٤ (٨) لرسم عمل الأجهزة الرئاسية المتصل بكل بند من جدول الأعمال بوضوح أكبر بهدف تقليص التداخل إلى أدنى حد في مناقشات المجلس وجمعية الصحة ولجنة البرنامج والميزانية والإدارة التابعة للمجلس التنفيذي مما قد يشمل على سبيل المثال حذف بنود من جدول أعمال دورة أحد الأجهزة الرئاسية عندما تُدرج هذه البنود في جداول أعمال دورات الأجهزة الرئاسية الأخرى. وبدلاً من ذلك، يجوز للرئيس إن كان من الضروري إدراج بند في جدول أعمال دورات أكثر من جهاز رئاسي واحد أن يحيل بوضوح إلى المناقشات السابقة ويدعو الدول الأعضاء إلى عدم الإدلاء ببيانات إلا إذا كانت لديها معلومات أخرى تضيفها أو أسئلة إضافية تطرحها.

تبسيط إدارة الدورة

زاي: توسيع نطاق استخدام الموقع الإلكتروني للأجهزة الرئاسية من أجل نشر البيانات

١٩- كفلت الأمانة في اجتماعات الأجهزة الرئاسية الأخيرة نشر البيانات على الموقع الإلكتروني مما يسمح للدول الأعضاء بالإدلاء ببيانات شفوية موجزة خلال الدورة وتقديم النصوص الكاملة للبيانات وأي معلومات إضافية لنشرها على الإنترنت. ويمكن كخطوة مقبلة مواصلة تطوير استخدام الموقع الإلكتروني للسماح للدول الأعضاء بتقديم بيانات تصف تجاربها المحلية المتصلة بأي بند تقني معين من جدول الأعمال لأغراض النشر مما يمكن من تركيز المناقشة أثناء الدورة على الجوانب المتصلة بالإجراء المحدد المطلوب من المجلس مباشرة. وعلى النحو المشار إليه في الفقرة ٧ (أ) من هذا التقرير، لن تشكل البيانات المنشورة على الموقع الإلكتروني جزءاً من المحاضر الرسمية ما لم يُدل بها أيضاً شفهيّاً خلال الاجتماع.^١

حاء: إدارة الرئيس للدورة

٢٠- فيما يتعلق بالاقتراح السابق بشأن توسيع نطاق استخدام الموقع الإلكتروني لنشر البيانات، سيُدعى رئيس المجلس إلى إدارة المناقشة على نحو يثني بشدة عن الإدلاء ببيانات تعرض التجارب المحلية. وسيُدعى الرئيس أيضاً إلى تشجيع الإدلاء بالبيانات الإقليمية وثني ممثل كل دولة عضو بشدة عن أي تكرار للآراء المعبر عنها في هذه البيانات. وفي هذا المضمار، تقترح الأمانة إعداد دليل لرئاسة اجتماعات الأجهزة الرئاسية وتوفير التدريب لرؤساء الاجتماعات بناءً على طلبهم.

١ ترد المسائل المتعلقة بتقديم البيانات الخطية في التقرير المصاحب، الوثيقة مت ١٤٣/٣، الفقرات من ٧ إلى ٩.

طاء: اجتماعات غير معتمدة على الوثائق الورقية

٢١- ألغت عدة منظمات في منظومة الأمم المتحدة^١ ومكاتب إقليمية تابعة للمنظمة استخدام الورق أو حدث من استخدامه بشكل ملحوظ خلال اجتماعات أجهزتها الرئاسية. وفي بعض الحالات، لا تُطبع الوثائق إلا للوفود التي تطلبها مسبقاً. وسعيًا إلى الحد من البصمة الإيكولوجية للمنظمة، تُدعى الدول الأعضاء إلى النظر في الانتقال إلى استخدام نظام غير معتمد على الورق خلال اجتماعات الأجهزة الرئاسية. وفي عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧ وحدهما، أنفق مبلغ ناهزت قيمته ٧٣٣ ٠٠٠ دولار أمريكي على طبع الوثائق وإعدادها من أجل المجلس وجمعية الصحة وكان من الممكن ادخاره بالاستغناء عن استخدام الوثائق الورقية.

الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

٢٢- المجلس التنفيذي مدعو إلى الإحاطة علماً بهذا التقرير والنظر في اعتماد مشروع المقرر الإجرائي التالي:

المجلس التنفيذي، بعد أن نظر في التقرير بشأن إصلاح تصريف الشؤون،^٢ قرر أن يطلب من المدير العام ما يلي:

(١) أن ينشئ، وفقاً للوائح المنظمة للدراسات والفرق العلمية والمؤسسات المتعاونة وغيرها من آليات التعاون، فريق خبراء يتمتع بالقدرة التقنية والخبرة في تصريف شؤون المنظمات المتعددة الأطراف (مثل الخبرة السابقة في رئاسة اجتماعات جمعية الصحة والمجلس التنفيذي وإدارتها) وأن يختار أعضاء فريق الخبراء بناءً على مبادئ التمثيل الجغرافي المنصف والتوازن بين الجنسين وتمثيل مختلف النهج والخبرات العملية في مختلف أنحاء العالم والتوازن الملائم بين التخصصات. واختصاصات فريق الخبراء هي التالية:

(أ) تقييم الاقتراحات الواردة في التقرير بشأن إصلاح تصريف الشؤون^٢ والاقتراحات المقدمة في سياق عمليات سابقة للمنظمة متصلة بإصلاح تصريف الشؤون وتقديم التوصيات في هذا الصدد؛

(ب) تقييم هياكل المنظمة الحالية لتصريف الشؤون من حيث فعاليتها وكفاءتها العامتين وتقديم التوصيات في هذا الصدد؛

(ج) وضع أسلوب عمله بناءً على اقتراح مقدم من المدير العام وعقد اجتماعات شخصية و/أو افتراضية حسب الاقتضاء رهناً بتوافر الأموال؛

(٢) أن يزود الدول الأعضاء بأحدث المعلومات ويتشاور معها بانتظام بشأن عمل فريق الخبراء المتصل بإصلاح تصريف الشؤون؛

(٣) أن يحيل التقرير الختامي لفريق الخبراء بشأن إصلاح تصريف الشؤون الذي يضم التوصيات إلى المجلس التنفيذي في دورته الخامسة والأربعين بعد المائة في عام ٢٠١٩.

= = =

١ بما فيها الاتحاد الدولي للاتصالات وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٢ الوثيقة م ٢/١٤٣.